

الأحزاب الشيعية لا تريد حكومة يسيطر عليها الصدر

معادلة سياسية جديدة في المشهد العراقي: الشيعة عاجزون عن تمرير رئيس وزراء منهم



لا أحد يريد بصمة الصدر

الخزعلي واكرم الكعبي، للجمع تحت قيادته. ويضيف منصور أن الصدر وفي سعيه لاستغلال الأزمة لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل تحول إلى شخصية ذات قوة متراجعة في السياسة العراقية. ويؤكد ذلك فشل في تجاوز عتبة تشكيل الحكومة برئاسة وزراء مدعوم منه. ويسعى كثيرون إلى أن يعمل رئيس الوزراء القادم على السير بالبلاد نحو إجراء انتخابات مبكرة لتغيير النظام السياسي وعدم القدرة على تلبية مطالب العراقيين. ويقول المحلل السياسي حميد أبو نونور "الانتخابات وحدها قادرة على تغيير الوضع، لكن إجرائها بحاجة إلى تشكيل حكومة". لكن، على ضوء التعقيدات الحاصلة يبدو أن كل من سيأتي بعده (علاوي) ستكون مهمته صعبة. وقد تطور طريق تعيين رئيس وزراء جديد للعراق.

اعتذار علاوي
انتصار لشباب العراق

ص 8

بطريقة مطلقة أن يفتح ملفات، تفضل الأحزاب أن تظل بعيدا عن الأنتظار لما تتضمنه من وثائق إدانة لزعماء، لا يزال في إمكانهم أن يتدخلوا في صنع الحكومات مستفيدين من تغلغلهم في الدولة. في سياق تلك المعطيات يمكن القول إن الأحزاب لن تسمح للصدر في التحول إلى رقم صعب في صنع المرحلة المقبلة التي ينبغي من وجهة نظرها أن تمر دون عصف، في انتظار الانتخابات المقبلة. وينظر الصدر إلى هذه المرحلة كفرصة مع خروج قاسم سليمان، ونائب الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس من الصورة، يستعد من خلالها نفوذ. ويشير رناد منصور، الباحث في المعهد الملكي البريطاني للسياسات الخارجية (تشانام هاوس)، إلى أن الصدر، إلى جانب سعيه للدفع بشخصية سياسية موالية لرئاسة الوزراء، يدفع بيده اليمنى، كاظم العيسوي (أبو دعاء)، إلى مركز المجموعات شبه العسكرية لإجبار المنافسين، بما في ذلك قبس

البيت الشيعي. كما يأتي هذا التطور في المشهد السياسي العراقي الداخلي في وقت ما زالت تشعر فيه طهران بوطأة فقدان الجنرال قاسم سليمان، حيث تلاشت بغيا به القوة المنظمة لعلاقتها بمقتدى الصدر ومختلف الأطراف الشيعية والضابطة لها. لذلك، عادت الأحزاب الشيعية إلى المربع الأول الذي يقع قبل مرحلة احتواء الصدر إيرانيا. فالأحزاب لا تخشى هيمنتها على السلطة، بل هي أيضا تنظر بتعال إليه، كونه لا ينتمي بحكم الإرث العائلي إلى الاستقرارية الدينية النجفية.

تطويق الصدر

مطلما تخشى الأحزاب أن يقوم الصدر بإبتلاع الدولة كلها فإنها في الوقت نفسه تسعى إلى تطويق قدرته على من جسر خفية مع أطراف نافذة خارج العراق قد يؤدي إجماعها على شخصية الصدر إلى قلب الطاولة على الجميع. وإذا ما استولى على السلطة

أن يكون حاضرا في المباحثات التالية لاختيار خليفة علاوي، ما يرشح الساحة العراقية إلى انزلاقات سياسية جديدة قد تؤثر في شكل وطبيعة المشهد السياسي في المستقبل. وعلق الصدر على التطورات الأخيرة قائلا "إلى متى يبقى الغافلون ممن يحبون المحاصصة، ولا يراعون مصالح الوطن يتلاعبون بمصائر الشعب؛ وإلى متى يبقى العراق أسير لثة فاسدة؟". وينفخ النبرة الحادة قال نصر الشمري، المتحدث باسم حركة الجبلاء المنضوية تحت لواء الحشد الشعبي والخاضعة لتدابير أميركية، إن "فصائل المقاومة وافقت على أن يكون الصدر الصوت الرئيسي في المقاومة. وستؤدي الفصائل في المقابل ما يتخذه من قرارات". ويبدو واضحا من هذا الكلام حجم الخسارة التي مني بها الصدر من عدم تمرير حكومة محمد علاوي. ولا تستثنى المعادلة الجديدة إيران، التي لا يبدو أن موقفها سيكون حاسما هذه المرة، وفي ظل الانقسام الحاصل في

يعيش العراق مشهدين متناقضين، احتجاجات في الشارع تخوض معركة استعادة "الدولة الوطنية" وقطع مع مرحلة عراق ما بعد 2003، وخلافات سياسية على اختيار رئيس وزراء وتشكيل حكومة يرغب كل طرف في أن تكون على مفاصل مصالحه وتكريس حالة الانقسام المستمرة، فيما يتوق مقتدى الصدر للاستحواذ على الحكومة عبر رئيس وزراء تابع له يحافظ على مناصب تياره في الوزارات العراقية.

ويقول المتابعون إن نقطة التقاء هذه الأطراف الثلاثة عند رفض علاوي هي مقتدى الصدر. وأبدت أطراف شيعية موقفا غير مرحب بوجود رئيس وزراء تابع للزعيم الشيعي البارز مقتدى الصدر، لذلك رفضت علاوي، رغم أنه تمتع بتحالف فتح التابع لقوات الحشد الشعبي، والذي يعد مع تحالف الصدر، الكتلتين الشيعيتين الرئيسيتين في العراق.

يبرر الرفضون الشيعية لمنح الثقة لعلاوي، وأي مرشح يمت بصلة للتيار الصدري، بأن هذا ببساطة يعني استحواذ الصدر على الدولة وينهي أي سلطة لحزب الدعوة والمجلس الأعلى وبتبار الحكمة التابع لعامر الحكيم. كما عارض سياسة من الأكراد، بزعامة مسعود البارزاني، رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتحالف "القوى العراقية" برئاسة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، وهي أكبر كتلة للقوى السنة (40 من أصل 329 مقعد)، دعم المرشح الذي دفع به الصدر خشية فقدان السيطرة على بعض الحقائق الوزارية.

وقال مسؤول حكومي "لو تمت الموافقة على هذه الحكومة فسيكون ذلك في صالح الصدر. فهو يفضل المستقلين لأنهم ضعاف وبإمكانهم استغلالهم لمصلحتهم. فلدبه فضيل (مسلم) ويمك القدره على تهريب الناس". وفي ذات السياق، ذهب الكاتب العراقي ماجد السامرائي إلى أن "ما زاد من استياء بعض الكتل الشيعية طريقة مقتدى الصدر في فرض الإيرادات وإيجائه بصورة علنية في مقابلة تلفزيونية بأنه هو الزعيم العراقي الأول الذي يقرر مصير الحكم في بغداد، وهجومه المبطن على زعامات القوى الشيعية التقليدية كرئيس تبار الحكمة عامر الحكيم ورئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، مما ولد انطباعا بأن الصدر يسير نحو التفرد دكتاتورية القرار الشيعي بعد أخذه الضوء الأخضر من طهران".

كشفت المواقف الأخير عن معادلة جديدة الخاسر فيها هذه المرة مقتدى الصدر، فيما يرى التحالف الكردي السني نفسه في موقع قوة هذه المرة، في معركة تمت إدارة دفتها بدقة وينفس يتوقع

بغداد - تأتي الاحتجاجات في العراق أن تهدأ، متحديا الوضع الصحي الحرج بعد انتشار فيروس كورونا، والمواجهات العنيفة مع قوات الأمن وتهديدات الميليشيات، مثلما تباين أزمة تشكيل الحكومة أن تحل. عادت هذه الأزمة إلى المربع الأول بعد انسحاب محمد توفيق علاوي، الذي فشل في الحصول على ثقة البرلمان على قائمته الوزارية، وللمرة الأولى، منذ تغيير النظام بعد الغزو الأميركي في 2003، يصعب على الأحزاب الشيعية في العراق تمرير رئيس وزراء منهم، لأن الكتل الأخرى استطاعت إيقافه. ويبدو أن الحلقة الأهم في هذا الخلاف هو زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، لا أحد يريد حكومة تابعة لمقتدى الصدر!

فشل علاوي

كلف علاوي مطلع فبراير بتشكيل حكومة، وأعد قائمة بالمرشحين إلى المناصب الوزارية قال إنهم مستقلون تكنوقراط، وهو أحد مطالب المحتجين. لكن، فشل البرلمان، الذي عد الأكثر انقسامًا في تاريخ العراق الحديث، ثلاث مرات في الائتلاف خلال الأسبوعين الماضيين للتصويت على منح الثقة للشمسولة الحكومية بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني. فيما يبدو السبب الرئيس أن حكومة علاوي المقترحة كانت تحظى بموافقة الصدر وحده.

رناد منصور

الصدر يريد موالين
له لرئاسة الحكومة
والجيش

وقاطعت الجلسات القوى السنة والكردية البارزة. كما كان لاقفا موقف بعض الأطراف الشيعية التي رفضت بدورها منح الثقة لحكومة علاوي. وقال المحلل السياسي حميد أبو نونور "حاول علاوي التوفيق بين مصالح الأحزاب ومصالح الناس لكسب الشارع لكنه فشل في الأمرين".

حملة جهادية منسقة تهدد منطقة الساحل الأفريقي

نزيف دماء في «مثلث الموت» بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو

لكن كل هذه القوات قد لا تكون كافية في ظل إحساس قبائل المنطقة بالظلم وهو ما يغذي التطرف؛ لذلك تم إعلان "التحالف من أجل الساحل"، خلال قمة مجموعة دول الساحل الخمس. ويضم "التحالف من أجل الساحل"، كلا من فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي وإسبانيا وهولندا وإيطاليا ومصر والتنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وبريطانيا وبلجيكا، وإضافة إلى الولايات المتحدة والنرويج وفنلندا بصفة مراقب. وقرر "التحالف من أجل الساحل" تمويل 600 مشروع بقيمة 9 مليارات يورو، حسب إعلام فرنسي.

وأعلن البنك الدولي، الثلاثاء الماضي، تخصيص دعم مالي يتراوح بين 6 و7 مليارات دولار لدول مجموعة الساحل، من أجل تمكينها من مواجهة التحديات. ويقتضي إيفاء الملتزمين بالتزاماتهم تجاه هذه الدول خطوة نحو تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة المهمشة، إلا أن التحديات الأمنية أعقد من ذلك بكثير. خاصة أن تعاون المجموعات الجهادي لا يعني أنها ستواصل التنسيق إلى الأبد. ففي النهاية، سيسعى أحد الطرفين إلى افتكاك منطقة عملياته أو موارده على حساب الآخر. كما يمكن أن تعزل الخلافات المحلية هذا التعاون، وأن تزيد من احتمال انقلاب الجماعات على بعضها البعض.

ماسينا، دون أن يُكشف عن المسؤول عن هذه المجزرة، التي سبقها في مارس 2019، مجزرة أضخم راح ضحيتها 160 فردا من ذات القبيلة، وجهت فيها أصابع الاتهام لقبيلة أخرى منافسة.

تعاون الجماعات التابعة للقاعدة وداعش في دول الساحل الأفريقية يمثل اتجاها جهاديا جديدا في بيئة أمنية متدهورة

وازداد الاستياء الشعبي من ممارسات الجنود الفرنسيين في المنطقة، خاصة أنه يُنظر إلى فرنسا كمستعمر قديم طامع في ثروات المنطقة. وتسببت هذه النزاعات في مقتل نحو 4 آلاف شخص بمالي والنيجر وبوركينا فاسو خلال 2019؛ ما يعكس حجم التحديات الأمنية في المنطقة. وهذا ما دفع فرنسا إلى زيادة تعدادها العسكري في المنطقة من 4500 جندي إلى 5100. كما قرر الاتحاد الأفريقي إرسال 3 آلاف عسكري إلى المنطقة لمواجهة ترددي الأوضاع بها. غير أن الولايات المتحدة، التي تملك قاعدتين جويتين لطائرات دون طيار في النيجر، لا تبدي حماسة في التورط أكثر في عمليات تتولى فرنسا قيادتها.

الإرهابية في منطقة "الحدود الثلاثة"، كثفت مجموعة دول الساحل الخمس (موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد)، وبدعم محوري لفرنسا من هجماتها على الجماعات الإرهابية في المنطقة، خاصة قتلة 2020. واعلنت قيادة الأركان الفرنسية تحييدها للعشرات من الإرهابيين في غارات لطائرات ميراج 2000 وريبر دون طيار؛ منهم 30 عنصرا يومي 6 و7 فبراير، وفي الفترة ما بين 9 و17 فبراير، حيث 50 مسلحا في مدينة موبتي وسط مالي. كما تم تحييد 20 إرهابيا في الفترة ما بين 19 و24 فبراير بمنطقة الحدود الثلاثة، بالترام مع قمة مجموعة دول الساحل الخمس، التي انعقدت في 25 فبراير بنواكشوط بمشاركة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

وذكرت وسائل إعلام فرنسية أنه تم تحييد 80 عنصرا من الجماعات الإرهابية في "الحدود الثلاثة" في يناير الماضي. ولم تؤكد القوات الفرنسية إعلان النيجر تحييدها في عملية مشتركة معها، 120 إرهابيا في منطقة تيلابيري، القريبة من الحدود مع مالي وبوركينا فاسو، في 20 فبراير الماضي. لكن عمليات "مكافحة الإرهاب" في الحدود الثلاثة، لم تسلم من وقوع انتهاكات وأعمال انتقامية؛ حيث قتل 31 مدنيا من قبائل الغلاني، التي ينحدر منها المئات من مسلحي جماعات تحرير

قتل 53 جنديا ماليا في هجوم مسلح على مدينة إندبيلمان، شمالي مالي، في نوفمبر 2019. وفي ذات الشهر قتل 13 جنديا من فرنسا في اصطدام مروحيتين بمالي، كانوا يشاركون في عملية عسكرية ضد متطرفين" حسب الرئاسة الفرنسية. وما بين 30 سبتمبر و1 أكتوبر 2019، قتل 40 جنديا ماليا في هجومين بالقرب من الحدود المالية مع بوركينا فاسو. تشكل الإجراءات التي تتخذها الجماعات المسلحة الاستراتيجيات الإقليمية التي ستعتمدها دول مثل فرنسا والولايات المتحدة وغيرها من الأطراف الخارجية الأخرى. فمع تزايد الهجمات

من الطوارق شمالي مالي) بزعامة إباد أغ غالي، الذي يقود التحالف حاليا، إضافة إلى جبهة تحرير ماسينا (أغلب عناصرها من قبيلة الغلاني وسط مالي). وكان يناير 2020، الأكثر دموية بالنسبة لجيشي النيجر ومالي على وجه الخصوص؛ حيث قتل في التاسع من هذا الشهر 89 جنديا من النيجر قرب الحدود المالية على يد عناصر يعتقد أنها تابعة لداعش الصحراء.

وفي 12 ديسمبر 2019، قتل تنظيم داعش 70 جنديا من النيجر في هجوم على موقع عسكري بمنطقة نائية شمال غربي البلاد، في منطقة "الحدود الثلاثة". كما



أفريقيا مسرح لتقارب الجماعات الجهادية

واشنطن - مئات القتلى من جنود وسكان مدنيين وإرهابيين خلال أشهر معدودة، ومئات الآلاف ينزحون من مناطقهم، وجيوش تُحشد وقسم دولية تعقد، لتابعة الوضع في منطقة "الحدود الثلاثة" بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، والتي لم تسلم عليها الأضواء بالشكل الذي يعكس حجم هذه المأساة ومستوى التهديد الأمني في المنطقة. وكانت أحدث التقارير الاستخباراتية تحدثت عن تعاون بين الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في دول الساحل الأفريقي، وهو ما يمثل اتجاها جديدا في بيئة أمنية متدهورة. وبلغت توماس أبي حنا، في متابعة جديدة لمركز سنترافور للدراسات الأمنية والإستراتيجية، إلى أن هناك حملة جهادية منسقة تهدد منطقة الساحل. وخلال الأشهر الخمسة الأخيرة، ارتكبت جماعات مسلحة بينها تنظيم داعش بمنطقة الصحراء الكبرى، وتحالف جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، عدة مجازر راح ضحيتها العشرات من الجنود في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، ناهيك عن جنود فرنسيين وعناصر من القبعات الزرقاء الأممية. وتشكل تحالف جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، في مارس 2017، ويضم كلاً من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، وكتيبة المرابطين، جناح مختار بلمختار، وجماعة أنصار الدين (أغلب عناصرها